العلاقات التركيبية و الدلالية في الجملة الشرطية - رؤية لسانية -

الدكتور: عاطف فضل
الدكتور : حسين كتانة
جامعة آل البيت – الأردن

ملخـــص:

يرمي البحث إلى تقديم صورة واضحة عن الجملة الشرطية لدى النحاة العرب، وفق منهج لغوي حديث يقوم على التحليل اللغوي الوصفي المستمد من واقع اللغة، وليس من فكرة الإسناد، أو سيطرة العامل على الجملة، وذلك أن الجملة عنصر مرن تقبل بمرونتها أداء المعنى الذي نطقت العرب الجملة لأجله.

وللوصول إلى هذا المعنى لا بدّ من استثناء ما لا علاقة له بصلب التوصيف اللغوي الخالص، كالعلل، والأقيسة، والافتراضات العقلية الجدلية، وغير ذلك من استطرادات النحويين التي أثقلت الدرس النحوي بشكل عام، وخرجت بالجملة الشرطية عن مسارها التركيبي والدلالي بشكل خاص.

Abstract:

The research targets to present a clear idea about the conditional clause according to Arab Grammarians based on Linguistic curriculum depending on descriptive linguistic analysis derived from real language, and not based on the idea of the reference or the domination of the factor on the sentence, that is, as a sentence is a flexible element which through its flexibility accepts expressing the meaning for which the Arabs uttered the sentence.

For conveying this meaning, we should exclude every thing that has nothing to do with the core of pure linguistic description such as : causes and conversational mental assumptions as well as the grammarian's overexpansion that overloaded the syntax lesson in general and helped the deviation of the conditional clause from its structural and symantic route in particular.

بداية وقبل الشروع في موضوع البحث الرئيس، لا بدّ من الحديث عن تقسيم الجملة عند النحويين. فقد اهتم الباحثون القدماء بدراسة الجملة، وأدركوا قيمتها في اللغة، واهتدوا إلى نواحٍ مهمة فيها، كانت محوراً لدراسة المحدثين مؤيدين وناقدين. ثمَّ أخذت الجملة العناية والاهتمام عند المحدثين، حيث جعلها قسم من دارسي علم اللغة المعاصر أساساً لدراساتهم وبحوثهم، وذلك لأهميتها في إظهار المعنى، وهو الهدف الرئيس للبحث اللغوي المعاصر. وإنّ أهم فرق يميز البحث الحديث في بناء الجملة، كما يقول محمود فهمي حجازي، عن البحث العربي القديم يكمن في أنّ الجهد العربي دار حول نظرية العامل، بينما يضع البحث الحديث هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن معنى، ومن ثَمَّ يعدّ المعنى عنصراً مهماً في دراسة بناء الجملة[1].

لكنّ الجملة لم تنل حظاً وافراً من الاهتمام عند النحويين القدماء، إذ لم يفردوا لها باباً مستقلاً يتحدثون فيه عن الجملة وأقسامها، ووظائفها، وأحكامها، وإنّما جاء الحديث عنها في أبواب النحو. ولعل السبب في ذلك أنّ النحويين بحثوا فكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر لعامل. حتى جاء ابن هشام ودرس الجملة درساً موسّعاً، فأفرد لها باباً خاصاً من كتابه مغني اللبيب، وذكر أقسامها، ووظائفها. وهذه رؤية من ابن هشام تدل على وعي وبُعد نظر في دراسة الجملة وأهميتها.

ومن الجدير بالذكر أيضاً ما قدّمه عبد القاهر الجرجاني من البلاغيين من عناية خاصة بالجملة، وأهمية المعنى في تأليفها، وعلاقة بعضها ببعض من تقديم وتأخير، وذكر وحذف . . . إلخ[2].

أمّا تقسيم الجملة عند النحاة فقد ذهبوا في تقسيمها إلى قسمين:

- **جملة اسمية:** وهي الجملة التي تصدّر باسم صريح مرفوع، نحو: زيدٌ قائم، أو مؤول في محل رفع، نحو: "**وأن تصوموا خيرٌ لكم**"[3]، أو اسم فعل، نحو: هيهات العقيق، أو اسم رافع لمكتفٍ به، نحو: أقائم الزيدان.

- **جملة فعلية:** وهي الجملة التي صُدّرت بفعل سواء كان الفعل تاماً أو ناقصاً، أو متصرفاً، أو جامداً، وسواء كان مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول. ولا فرق في الفعل أكان مذكوراً أم محذوفاً، تقدّم معموله عليه أم تأخر، تقدّم عليه حرف أم لا ؟ نحو: هل قام زيد ؟ وزيداً ضربته، ويا عبد الله؛ لأنّ التقدير: أدعو عبد الله.

النظرة الأولى لهذا التقسيم تدل بوضوح على أنّ النحاة قد اعتمدوا في تقسيم الجملة على الشكل أو المبني دون المضمون أو المعنى، فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة. وكان من نتائجه كذلك الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن يكون لهذا الحشر ما يبرره، أو يستفاد منه كما في أسماء الأفعال، والتعجب، والنداء، والمدح والذم.

فتقسيم الجملة – كما جاء عند النحاة – فيه تحديد لها من حيث عدد العناصر المشتركة في تكوينها، ولو ذهبنا نتتبع أمثلتهم التي وضعوها لهذه التقسيمات لخرجت عن الخصائص والعلامات التي وضعوها لها. فهناك كثير من الجمل التي صدرها اسم أدرجوها في الجملة الفعلية، وأخرى صنفوها فعلية في حين أنْ لا فعل في صدر الجملة.

فالشرط والنداء والقسم مثلا عدّوها فعلية بتقدير فعل محذوف، نحو: "**إذا السماء انشقت**"[4] و "**إنْ أحد من المشركين استجارك**"[5] عدّها النحاة جملاً فعلية بناء على أنّ أدوات الشرط مختصة بالجملة الفعلية، وهذا من افتراض النحاة، فقد قدروها إذا انشقت السماء انشقت، وإن استجارك أحد استجارك. وسنأتي إلى تفصيل ذلك في البحث.

وبعد أنْ قسّم النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية، أضاف ابن هشام الجملة الظرفية، وهي المصدرة بظرف أو مجرور، نحوك أعندك زيد ؟ وفي الدار زيد؛ إذا قدّرت (زيداً) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف[6].

كما أضاف الزمخشري الجملة الشرطية، قال: "الجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية"[7]. ويردّ ابن يعيش الجملة الشرطية إلى الفعلية بقوله: "الجملة في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل"[8].

وخالف السيوطي ذلك ورأى أنّ إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً، أو جواباً، أو صلة فإطلاق مجازي؛ لأنّ كلاً منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً لأنّهم كانوا كذلك[9].

إنّ هذا التقسيم قائم على أساس شكلي، فإن صدّرت بفعل فهي فعلية، وإنْ صدّرت باسم فهي اسمية، ولكل نوع منها طرفان (مسند ومسند إليه). وعندما وقفوا أمام جمل لا يتّضح فيها الإسناد لجأوا إلى التقدير ليستوفوا طرفي الإسناد في الجملة.

ففكرة الإسناد التي اعتمدها النحويون أساساً في الجملة، ثمّ سيطرة فكرة العمل والعامل والتقدير، جعلت الدارس يقف أمام عدد من الأساليب العربية التي تخلو من الإسناد كالاستغاثة والندبة، والتعجب، والمدح، والذم، وأسماء الأفعال وغيرها[10].

وأحسبنا قد أطلنا في هذا التمهيد، لكن لا بدّ منه للدخول في موضوعنا الرئيس الذي وسمناه بـ **"العلاقات التركيبية والدلالية في الجملة الشرطية - رؤية لسانية -"**.

أهميـة البحث

يرمي البحث إلى تقديم صورة واضحة عن (الجملة الشرطية) عند النحاة العرب، وفق منهج لغوي حديث يقوم على التحليل اللغوي الوصفي المستمد من واقع اللغة، وليس من فكرة الإسناد، أو سيطرة العامل على الجملة، وذلك أنّ الجملة عنصر مرن تقبل بمرونتها أداء المعنى الذي نطقت العرب الجملة لأجله. وللوصول إلى هذا المعنى لا بدّ من استثناء ما لا علاقة له بصلب التوصيف اللغوي الخالص، كالعلل المنطقية، والأقيسة، والافتراضات العقلية، وغير ذلك من الاستطرادات النحوية التي أثقلت الدرس النحوي بشكل عام، وخرجت بالجملة الشرطية عن مسارها التركيبي والدلالي بشكل خاص.

الدراسات السابقة

ثمّة دراسات اختصت بدراسة الجملة الشرطية، وهي كثيرة، والملاحظ على هذه الدراسات ما يلي:

- دراسات تقوم على منهج إحصائي رقمي لأنماط الشرط المختلفة عند شاعر ما، أو كاتب ما، أو في الحديث النبوي الشريف، أو السيرة النبوية. ثم تحاول هذه الدراسات إظهار أنماط الشرط في عينة النصوص المختارة، ومقارنتها بما ورد عند النحويين؛ لتبيّن مدى تكرار أنماط الجملة الشرطية في كلّ نصّ على حدة، مع ملاحظة القواعد التي لها دوران في الاستعمال، والقواعد التي ليس لها دوران.
- دراسات تتحدث عن الشرط عند النحويين من ناحية تأصيلية، سمتها النقل المباشر والمكثّف عن النحويين، وتقوم على ترجيح رأي على آخر دون تقديم سبب مقنع لهذا الترجيح.
- دراسات تقوم على دراسة النظرية النحوية بشكل مباشر، حيث تتناول قضية الجملة الشرطية من حيث: طبيعتها، ومصطلحاتها، ومصادرها القديمة في كتب النحو، وكتب الأدوات والحروف، وكتب إعراب القرآن وعلومه، وكتب الأمالي.

تتبعاً تاريخياً متسلسلاً، الهدف منها الوقوف على المادة الأساسية في مظانها، ومحاولة تنظيمها بشكل يبيّن أهميتها وقيمتها.

فجلّ الدراسات تدور في فلك النحويين، ونراها يكرّر بعضها بعضاً دون الوصول إلى جوهر الجملة الشرطية التي نطقت به العرب، ولم تنل الجملة الشرطية ما تستحقه من عناية بسبب ركوب الدارسين أموراً شاقة تعتمد على المنطق الرياضي والعقلي في مناقشة قضاياها.

منهـــج البحث

سار هذا البحث، أولاً، على منهجية تاريخية تقوم على تتبع أبرز قضايا الجملة الشرطية في عدد من كتب التراث النحوي التي تمثل مفاصل رئيسة في النحو العربي؛ وذلك لإعطاء صورة دقيقة لتركيب الجملة الشرطية، دون الخوض في التفاصيل الجزئية والخلافية التي ليس من تتبعها كبير أهمية، والتي تظهر سيطرة العمل والعامل عليها؛ للوقوف على مدى اتفاق واختلاف النحويين في قضاياها الرئيسة.

ثانياً، منهجية حديثة تتجه إلى وصف الجملة الشرطية، وتحليلها؛ وذلك لأهميتها في إظهار العلاقات التركيبية والدلالية التي يريد المتحدث أنْ ينقلها إلى السامع. فينبغي إذاً أن ننظر إلى الجملة الشرطية على أساس ينسجم مع طبيعة تركيبها، ويستند إلى ملاحظة ومراقبة أجزائها أثناء الاستعمال، للوصول إلى المعنى الذي لأجله نطقت العرب، والذي يعدّ العنصر الرئيس في دراسة بناء الجملة.

هذه النظرة للجملة الشرطية ستكون وفق فكرة التوليدية التحويلية المعدّلة التي جاء بها المرحوم الدكتور خليل عمايرة. وسنعرض في البداية – بشكل مختصر – نظرية تشومسكي، ثمّ أثر التوليدية التحويلية في اللغويين العرب المحدثين، ثمّ مسوغات الأخذ بفكرة خليل عمايرة.

تشومسكي والنظرية البنيوية:

جاء تشومسكي وقد برزت في الألسنية الحديثة معالم بارزة بعضها يتعلق بالنظام اللغوي بعامة، وبعضها الآخر يتعلق بالفكر الذي كان ينطلق منه أعلام المدارس اللغوية التي عرضت لها كثير من الدراسات والبحوث، فتأثر بها، ولكنّه استدرك عليها مرارا حتى استقامت له نظريته التي جهد كثيرا، ولا يزال في تدعيم أركانها وتطويرها. ومن أوضح هذه المعالم:

- سيادة المنهج الوصفي التجريبي الذي رأى أصحابه، أنّ القواعد اللسانية ينبغي أنْ تنطلق من الوصف الذي يعتمد الاستقراء طريقا له.

- انتشار بعض الآراء التي عرضت لمعالجة التراكيب اللغوية في شكلها أحيانا، وفي المواءمة بين الشكل والمعنى أحيانا أخرى، فقد زرع تشومسكي بذور قواعد التوليدية التحويلية في تربة مهيأة من قبل.
- يعدّ تشومسكي من أشهر وأحدث لغويي العالم وهو مؤسس النظرية التوليدية التحويلية القائمة على دراسة البنى والتراكيب اللغوية، والكشف عن البنية السطحية، والبنية العميقة. هذه النظرية نشرها تشومسكي في كتابه "التراكيب النحوية"، تعد حاليا من أكثر النظريات اللغوية انتشارا في الجامعات الأمريكية والأوروبية[11].

النظرية التوليدية التحويلية :

أسس النظرية

1- النقطة الرئيسة في نظرية تشومسكي هي فكرة **الفطرية اللغوية** في ذهن الإنسان، وهي أمر لا بدّ منه، فالإنسان يستطيع إنتاج الجمل والتعبير عمّا في نفسه، وكل إنسان يستطيع أنْ ينطق جملاً لم يسبق أنْ نطقها، وأنْ يفهم جملاً لم يسبق أنْ سمعها. وتتسم هذه الفطرية بالشمولية؛ بمعنى أنّ هناك عددا من القواعد الكلية في ذهن كل إنسان تكون معه منذ ولادته ومن خلال التفاعل مع البيئة التي يعيش فيها، تنضج الكليات وتملأ بمكتسبات لغوية جديدة، ومع استمرار النمو تنتظم هذه القواعد الكلية في ذهنه بحيث يكون قادراً على توليد جمل وبنائها بناء مضبوطاً بقواعد تسمى قواعد التوليد.

2- **الكفاية اللغوية والأداء اللغوي:** ميز تشومسكي بين الكفاية والأداء؛ أي المعرفة الضمنية للمتكلم بقواعد لغته، بحيث تتيح له القدرة على إنتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدود من الفونيمات الصوتية، والقدرة على الحكم بصحة الجمل التي يسمعها من وجهة نظر نحوية تركيبية، ثمّ القدرة على الربط بين الأصوات المنتجة وتجمعها في مورفيمات تنتظم في جمل، والقدرة على ربطها بمعنى لغوي محدد. وهذا

كلّه يتم في عمليات ذهنية داخلية. وأمّا الأداء اللغوي فيتمثل في طريقة استعماله للكفاية اللغوية وهو الكلام والجمل المنتجة، وهو الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة الضمنية الكامنة في اللغة.

3- **البنية العميقة والبنية السطحية:** والبنية العميقة عند تشومسكي هي التي تعبر عن الفكر، وهو المعنى الكامن في نفس المتكلم. أمّا البنية السطحية فهي الكلمات التي ينطق بها المتكلم ليعبر بها عن المعنى الموجود في الذهن. ويرى تشومسكي أنّ البنية السطحية كيفما نطقت بها لا تؤثر في المعنى.

4- **الحدس:** الذي به يستطيع الباحث أنْ يصل إلى نية المتكلم القادر على إنتاج الجمل المتشابهة، وعلى الحكم بصحة أو خطأ ما يسمعه من جهة أخرى.

وقد اعتمد تشومسكي عددا من عناصر التحويل في نظريته، حصرت بالأنماط التالية: الحذف، والترتيب، والزيادة، والتبعية، والإحلال. وهذه العناصر تستخدم في نظرية تشومسكي للربط بين الجمل، ولتحويل الجملة النواة إلى تحويلية منطوقة، بحيث تبقى الجملة في معناها كما هي، وتستوي قبل دخول عناصر التحويل عليها وبعد أنْ دخلتها؛ لأنّ المعنى العميق هو الأساس عند تشومسكي.

ومن المناسب أن نذكر ما جاء به تشومسكي له جذور في تراثنا اللغوي، وخير من يمثل هذا الإمام عبد القاهر الجرجاني. يقول د. نهاد الموسى: "إنّ ما انكشف للتحويليين في المستوى الدلالي للجملة في بنيتها العميقة والسطحية، قد انكشف لابن هشام وللإمام عبد القاهر الجرجاني، ويظهر ذلك في احتكامهم إلى المعنى في تراكيب لغوية متعددة"[(12)].

أثر التوليدية التحويلية في اللغويين العرب المحدثين :

اختار عدد من الباحثين العرب التوليدية التحويلية منهجا لهم في التحليل منهم – على سبيل المثال لا الحصر – محمد علي الخولي، ومازن الوعر، وميشال زكريا، وخليل عمايرة.

أما محمد علي الخولي فقد اختار عينة من الجمل العربية تمثل أنماطا محددة لأنواع من الجمل والأفعال والأسماء والحروف وأنواع أخرى عديدة، اعتقد أنّها كلّها تمثل اللغة العربية على نحو مقبول. واستبعد التراكيب نادرة الاستعمال – في رأيه – مثل الاختصاص والاشتغال والاستغاثة والندبة والترخيم واسم الفعل. ثم طبّق عليها التوليدية التحويلية[13].

وأمّا مازن الوعر فقد جمع التراكيب العربية المعروفة تحت لواء واحد بغية معرفة الوجوه النحوية والدلالية للنظرية اللسانية العربية، وقد انطلق من التقسيمات التي كان للنحاة العرب فيها اتفاق أو شبه اتفاق، فقسم التراكيب العربية إلى تركيب اسمي وتركيب فعلي وتركيب شرطي وتركيب ظرفي[14].

وأما ميشال زكريا فقد تركزت دراسته على الجملة العربية في ضوء الألسنية التوليدية التحويلية أيضا.

ملاحظات على تلك الدراسات:

- وضع قوانين ليس لها وجود في العربية كقانون حذف الجار للفاعل أو للمفعول به، فلم تعرف العربية: مشى من الولد أو فتح المفتاح للباب.
- تأثر هذه الآراء والدراسات بفكرة العمل والعامل.
- الاحتكام إلى آراء الكوفيين تارة والبصريين تارة أخرى في تقديم الفاعل على الفعل.
- غلب على تحليل التراكيب اللغوية في هذه الدراسات المنهج الشكلي، إذ لم يتعرض التحويل من أجل المعنى إلا لماما.
- اتخذت هذه الدراسات أسلوب الاستفهام للتحليل، والاستفهام لا يشكل إلا أسلوبا قائما برأسه، لا يغني عن الأساليب الكثيرة الأخرى التي يمثل لكل منها حالة خاصة.
- محاولة تطبيق منهج تشومسكي وتقريبه للقارئ العربي بكليته وكما جاء عن تشومسكي.

أما خليل عمايرة فيعدّ أبرز الذين تأثروا بمنهج التوليدية التحويلية وتعمقوا في فهمه ودراسته، وكوّن لنفسه وجهة نظر في دراسة الأساليب اللغوية في اللغة العربية في ضوء نتائج علم اللغة المعاصر ومعطياته.

وقد حدد الجملة التوليدية بأنّها الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، بشرط أن تندرج في نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية، فالجملة تقسم عنده إلى قسمين: توليدية، وتحويلية. وبناء على هذا فقد قسم الجملة التوليدية إلى قسمين:

الأول: جملة توليدية اسمية ولها فروع.

الثاني: جملة توليدية فعلية ولها فروع.

أما عناصر التحويل التي تدخل الجملة ويسميها (قواعد النحو التحويلية) فهي: الترتيب، والزيادة، والحذف، وعلامة الإعراب والتنغيم[15].

مسوغات وتعقيبات:

منذ أن تبوأت أفكار تشومسكي مكانها في المعاهد العلمية في أمريكا وأوروبا، وبعد أن التحق الباحثون العرب بمعاهد العلم الغربية، فتلقوا هذه الأفكار وتعلموها، وانقسموا بصددها بين مؤيد آخذ بكل ما جاء فيها، ثم أخذوا بتطبيق نظريته على اللغة العربية شاءت هذه اللغة أم أبت، وعملوا على ليّ ذراع النصوص العربية متجاهلين أنّ للعربية خصائص متفردة لا تنسجم مع أفكار تشومسكي تماما، وربّما كان تطبيقها على غير العربية أيسر وأكثر فائدة، ورافض لهذه الأفكار متهم إيّاها بأنّها معول لهدم تراث العرب، وتقويض دعائم كدّوا في تثبيتها قرونا كثيرة. وفي منهج كلا الفريقين جور، بل مجانبة للصواب ومخالفة للدراسة العلمية الدقيقة.

ولما كان الأمر كذلك فقد استسغنا منهج الدكتور خليل عمايرة، إذ رأيناه منهجا معتدلا يجمع بين الشكل والمعنى ويعتمد على ما جاء في التراث العربي في خطيه الرئيسين؛ النحو والبلاغة، ويصل هذه الدعامة بمعطيات علم اللغة المعاصر، وبخاصة توجيه نظرية

تشومسكي لتتسق مع النصوص العربية. فلم يبتعد بمنهجه اللغوي عن مناهج التراث العربي، ولم يغفل الإفادة من تطور العلوم وتجدد مناهج تناولها.

ومما يبدو واضحا أنّ مسوغات إقامة هذا المنهج والأخذ به أنّه قد عمد في تسمية الجملة إلى ضم المبنى إلى المعنى والشكل إلى المضمون معتمدا على "العبرة بصدر الأصل"، فالجملة عنده تقوم في تسميتها على ركيزتين: إحداهما من ركائز المبني: اسمية أو فعلية، والثانية من ركائز المعنى: توليدية أو تحويلية، فهي توليدية اسمية أو توليدية فعلية ثم تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية، وفي هذا يكون قد ضم جهود النحاة إلى جهود البلاغيين.

ولما كان اهتمام د. عمايرة بالمبنى والمعنى معا فإنه قد ذهب إلى تصنيف النحو العربي على أساس توحيد المبنى والمعنى وليس على أساس العامل والحركة الإعرابية التي يتركها العامل على أواخر الكلم في الجمل كما فعل نحاتنا القدماء حتى أصبح النحو عندهم علم أواخر الكلم. فهو لا يغفل الحركة الإعرابية، وهي عنده عنصر تحويل بل هي فونيم أساس من فونيمات الكلمة والجملة، فلا ينظر في الجملة إنْ لم تحقق ما يسميه بخط سلامة المبنى، سواء أكانت الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية أو لا قيمة لها في الدلالة، وبذا فلا وجود عنده للحركة التقديرية أو المحلية تحقيقا للمنهج الوصفي في التحليل اللغوي. فهو يدعو إلى دراسة كل باب من أبواب اللغة من حيث معناه؛ فمثلا باب التوكيد يشمل التوكيد اللفظي والمعنوي وبالضمير العائد وبنعم، وبئس وبضمير الفصل وغيرها.

وإنّ من الواضح تجاوز د. عمايرة معظم مناطق الخلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين وبين نحاة كل مدرسة فيما بينهم حول قضية واحدة، ومثل هذا ظاهر في كيفية معالجة بعض الأبواب النحوية في كتابه "التحليل اللغوي". ولكن مما يبدو واضحا أيضا أنّه في منهجه يميل كثيرا للأخذ بمنهج أهل الكوفة وبخاصة في ظاهرة التقديم، وفي تحليل كثير من المسائل التي تعتمد أبوابها النحوية على الحركة الإعرابية، وما يقول فيها النحاة بعامل أو معمول واجب الحذف كما في الإغراء والتحذير والاختصاص والتعجب والندبة والاستغاثة والمفعول معه والمفعول له . . . وغيرها.

فممّا يدفع إلى الأخذ بهذا المنهج مغايرته منهج تشومسكي في النقاط الرئيسة فيه في ما لا ينطبق على العربية في متابعة المعنى، وكذا في ضم المعنى إلى المبنى مستوعبا بذلك أنماط العربية وأساليبها، وإمكانية تخريج مسائلها في منهج وصفي متكامل.

مفهوم الشرط:

يدل مفهوم الجملة الشرطية عند النحويين على تعليق أمر بآخر يوجد بوجوده، وينتفي بانتفائه، والأمر الأول – المعلّق به – بمثابة السبب للأمر الثاني[16]. فالشرط عندهم علاقة قائمة بين جملتين، الأولى جملة الشرط والثانية جملة جواب الشرط، فيتعلق حدوث الجواب بحدوث الشرط. ويرى الصنعاني أنّ الشرط هو الإلزام؛ لأنّك تقول: (إنْ يقم أقمْ) فتلزم نفسك القيام إنْ ألزمه صاحبك نفسه[17]. ثمّ عرض الصنعاني أيضاً حدوداً أخرى للشرط منها: ربط جملة بجملة، ومنها قولهم: الشرط وقوع الشيء لوقوع مثله، نحو: إنْ يقمْ أقمْ. وهو أيضاً امتناع وقوع الشيء لامتناع وقوع غيره، نحو: إنْ لم تقمْ لم أقمْ[18].

ويشير ابن فارس إلى معنى آخر من معاني الشرط إلى جانب معنى التعليق، وهو تحقيق الجواب وُجِد الشرط أم لم يوجد، مع كون وجوده أولى. قال: "الشرط على ضربين: شرط واجب إعماله كقول القائل: إنْ خرج زيد خرجتُ. وفي كتاب الله تعالى: **"فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً"**[19].

والشرط الآخر مذكور، إلا أنّه غير معزوم ولا محتوم، ومنه قول الله تعالى: **"فلا جناح عليهما أن يتراجعا إنْ ظنا أنْ يقيما حدود الله"**[20]، فقوله: "إنْ ظنا" شرط لإطلاق المراجعة، فلو كان محتوماً مفروضاً لما جاز لهما أنْ يتراجعا إلا بعد الظن أنْ يقيما حدود الله. فالشرط ها هنا كالمجاز غير المعزوم عليه. ومثله: **"فذكر إنْ نفعت الذكرى"**[21]؛ لأنّ الأمر بالتذكير واقع في كل وقت، والتذكير واجب نفع أم لم ينفع، فقد يكون بعض الشرط مجازاة[22].

وذكر السهيلي أنّ من معاني الجملة الشرطية ما يمكن تسميته بـ "تحصين الجواب" واستدل على هذا المعنى بحديث الرسول صلى الله عليه و سلم : "من قال لا إله إلا الله

دخل الجنة وإنْ زنى وإنْ سرق"[23]. ولو لم يكن في الكلام الواو، لكان الزني شرطاً في دخول الجنة، ولكنّ الواو حصّنت المعنى؛ أي وإنْ زنى وإن سرق لم يمنعه ذلك من دخول الجنة. كما تقول: لأكرمنّك على كل حال، وإنْ شتمتني أيضاً لئلا يتوهم أنّ الكلام ليس على العموم، وأنّ حالة الشتم مخصوصة، وحالة الزنى كذلك، والسرقة، فجاؤوا بالواو ليدخلوا هذه الحالة أيضاً في العموم المتقدم، وحتى لا يتوهم استثناؤه[24].

وورد عند ابن هشام معنيان آخران هما[25]: الأول؛ تقرير الجواب، وُجدَ الشرط أو فقد، وفقده أولى، واستدل على هذا المعنى بقول عمر رضي الله عنه في صهيب: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه". والمقصود أن صهيباً لا يعصي الله تعالى، خافه أو لم يخفه، وعدم المعصية مع الخوف أولى، فَفَقْدُ الشرط وهو قوله (لم يخف الله) أولى؛ لأنّ نفي النفي إثبات. وقوله تعالى: **"قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق"**[26]. فالإمساك خشية الإنفاق مع عدم امتلاك خزائن رحمة الله أولى منه عند امتلاكها.

والثاني؛ تقرير الجواب من غير تعرّض لأوليّة، ومنه قول الله تعالى: **"ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نردّ ولا نكذّب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين، بل بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل، ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه، وإنهم لكاذبون"**[27].

أركان الجملة الشرطية

تتكون الجملة الشرطية من ثلاثة أركان هي:

- أداة الشرط.
- جملة الشرط.
- جملة جواب الشرط.

وثمّة تسميات ومصطلحات لجملة الشرط كثيرة ذكرها إبراهيم الشمسان، متتبعاً إياها منذ سيبويه إلى السيوطي، ثم صنفها في مجموعات كل مجموعة تخصّ عنصراً أو ركناً

من أركان الشرط، فهناك مصطلحات خاصة بالجملة الشرطية، وأخرى لجملة الجواب، وثالثة للأدوات[28].

ومسائل الشرط وفروعه كثيرة، والخلاف فيها كثير وكبير بين النحويين، خلاف يتعلق بالأدوات، وآخر يتعلق بالإعراب وتوجيه جملة الشرط، بل أذهب أبعد من هذا لأقول: إنّ كل جزئية في جملة الشرط من حولها خلاف طويل وآراء ومذاهب. وإذا ما ذهبنا نتتبع هذه القضايا ضاق بنا الوقت أولاً، ثم إننا محصورون بعددٍ من الصفحات محدود لبحث ذي وجهة محددة في مناقشة الجملة الشرطية[29].

وتعدّ كل من جملتي الشرط والجواب قبل التركيب تامة، ذات معنى مستقل، فإذا دخلت أداة الشرط على إحداها نقصت وصارت لا تتم إلا بجواب، فإذا جيء بالجواب صارت الجملتان جملة واحدة تحمل معنى جديداً لم يكن لكل من الجملتين على حده[30]. وصار الجواب هو الذي يتحكم في كون الجملة الشرطية خبرية أو طلبية.

ومفهوم الجملة الشرطية عند الكوفيين أوسع منه عند البصريين؛ لأنهم يخلطون بالجزاء كل فعل يكون سبباً لفعل، والبصريون يقتصرون بالجزاء على كل ما كان له شرط، وكان جوابه مجزوماً، وكان لما يُستقبل[31].

إنّ فهم النحويين البصريين ومن تابعهم الشرط على النحو المتقدم هو الذي جعلهم يخرجون "لو" و "لما" من أدوات الشرط، على ما فيها من معنى التعليق؛ لأنها لما مضى، وحتى إذا كانت "لو" لما يستقبل، فإنها ليست عندهم من أدوات الشرط، لأنها غير جازمة.

وعلى ضوء هذا الفهم أيضاً قالوا في "إذا" إنها لا يجازى بها أو لا يشترط بها إلا في الشعر[32]. فهي ليست أداة شرط عندهم إلا إذا جزمت، وإن كان فيها معنى الشرط.

ويبدو أنّ اهتمام النحويين بالعامل والمعمول هو الذي جعلهم يدرسون بعض أدوات الشرط بعيداً عن التركيب الشرطي، مع اعترافهم بما في هذه الأدوات من معنى الشرط، فتجزأت الجملة الشرطية عندهم، فسيبويه والمبرد يدرسان "لولا" في باب الابتداء

الذي يضمر فيه ما بُني على الابتداء، أي الذي يضمر فيه الخبر[33]. ويدرسها ابن هشام في باب الحروف[34]. ويدرس ابن مالك إذا في باب الظرف[35].

وأحسب أن قضية العمل والعامل من ناحية، وحرص النحويين على إضفاء شكل ثابت على الجملة الشرطية من ناحية أخرى، جعلا النحويين يختلفون في كل جزئية من أجزاء التركيب الشرطي.

وأما أهم المسائل والقضايا التي نعالجها في هذا البحث، والتي فيها خلاف كبير يخرج الجملة الشرطية عن دلالتها، هذه الدلالة التي لأجلها نطقت العرب فهي:

حقيقة الفعل المضارع المرفوع الواقع جواباً لأداة شرط جازمة، نحو قول زهير:

وإذْ أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حَرِمُ[36]

مذهب سيبويه أن الفعل على نية التقديم[37]. وعليه يكون التقدير: يقول إنْ أتاه. ويرى المبرد والفراء أنه على إرادة الفاء[38].

ولا يخفى أنّ قضية العامل هي التي ألجأت النحويين إلى مثل هذا التقدير، بدليل اختفائها إذا كانت الأداة غير عاملة، ومن ثَمَّ هي تقديرات على حساب المعنى، إذ لا يمكن أن يكون المعنى والجواب مؤخرا، لِما في تقديم الجواب من العناية والاهتمام. كما لا يمكن أن يكون المعنى والفعل دون الفاء نفسه، والفعل بها؛ لِما في الفاء من تقوية ربط الجواب بالشرط، ولِما قد يُلمح فيها من معنى الثبوت والدوام.

حقيقة الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط، نحو قول الله تعالى: **"وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله"**[39].

يرى النحويون أنّ كلّ أدوات الشرط عدا "لولا" و "أمّا" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإنْ استجارك أحدٌ استجارك[40].

وذكر ابن الأنباري أنّ مذهب الكوفيين في الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية، نحو قولك: "إنْ زيدٌ أتاني آته" إنه مرفوع بما عاد عليه من الفعل المذكور بعد أداة الشرط "إنْ"؛ لأنّ المكنيّ المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون الاسم الأول مرفوعاً به[41].

وأجاز الأخفش أن يكون مرفوعاً على الابتداء بعد "إنْ" الشرطية إذا لم يكن بعدها فعل مجزوم في اللفظ[42]. وكذلك عند البصريين: "**إذا السماءُ انشقت**"[43] وشبه هذا كله مرفوع بفعل مضمر؛ لأنّ "إذا" فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى، والفعل مضمر بعدها يليها وهو الرافع للاسم، وهو كثير في القرآن الكريم[44].

إنّ الذي حمل كثير من النحويين على القول بأنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور هو ما لاحظوه من غلبة وقوع الفعل بعد أداة الشرط، فحرصهم على اطّراد هذه القاعدة جعلهم يذهبون إلى أنّ الفعل إنْ لم يكن ظاهراً فهو مقدّر، وإلا فما الذي جعلهم لا يذهبون في "لولا" إلى ما ذهبوا إليه، وهي عندهم أداة شرط وإن لم تكن جازمة؟

وإنّ الفعل المذكور لا يصلح أحياناً أن يفسّر فعلاً مقدراً له من لفظه دال على المعنى، نحو قول حسّان بن ثابت[45]:

كأنّ جنيّة من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماء
على فيها إذا ما الليل قلّت كواكِبُهُ ومال به الغطاء

فلا يصلح أنْ يقدّر: إذا ما قلّ الليل قلت كواكبه؛ لأنّه يلزم إذا قلت كواكب الليل أن يكون الليل نفسه قليلا، وإنّما يلزم أنّه شارف على الانقضاء والانتهاء، ولذلك لا بدّ من تقدير المعنى عند من يقول بالتقدير، ليكون: إذا ما شارف الليل على الانتهاء قلّت كواكبه، ولا يخف ما في هذا التقدير من التكلف اللفظي، وإذا كان المعنى مفهوماً من الفعل المذكور، فما الذي يحوج إلى هذه التقديرات اللفظية التي لم ينطق بها العربي، ولم تختر له على بال ؟

وكذلك لا يصلح الفعل المذكور أن يفسّر فعلاً مقدراً عاملاً في ضمير مرفوع بعد أداة الشرط إذا كان الضمير المرفوع ضمير شأن نحو قول ضيغم الأسدي[46]:

إذا هو لم يَخَفْني في ابن عمّي وإنْ لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ

فالضمير "هو" ضمير شأن، ولا يصلح الفعل "لم يخفني" أنْ يفسّر فعلاً مقدّراً عاملاً في الضمير، فلا يصحّ تقدير: إذا لم يخفني هو (يعني الشأن) لم يخفني الرجل الظلوم، وعدم الصحّة لسببين ذكرهما ابن جني[47]:

أحدهما؛ أنّا لم نر هذا الضمير – ضمير الشأن – عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدّى هذا إلى ما لا نظير له، وجب رفضه.

والآخر؛ أنّ قولك: "لم يخفني الرجل الظلوم" إنّما هو تفسير لـ "هو" من حيث كان ضمير الشأن لا بدّ له أن تفسّره جملة. وليس تفسيراً لفعل مضمر، فبقي ذلك الفعل المضمر المفترض لا دليل عليه، وإنْ لم يقم دليل عليه بطل إضماره، لِما في ذلك من تكلّف.

ومن التقديرات التي فيها تكلّف قول الشاعر عدي بن زيد:

لو بغير الماء حلقي شَرِق كنت كالغصّان بالماء اعتصاري[48]

تأولها ابن خروف على إضمار كان الشأنية؛ أي لو كان الشأن بغير الماء حلقي شرق، وتأولها الفارسي على أصل التقدير عندهم، فقدّر فعلاً محذوفاً رافعاً لـ (حلقي)، ومبتدأ محذوفاً أيضاً خبره (شرق)، والتقدير: لو شرق بغير الماء حلقي شرق[49].

الخلاف في جواز تقديم جواب الشرط:

للنحويين مذهبان: الجواز والمنع، نحو: أجيئك إنْ جئتني، وإنّك تُكرم إنْ تأتني. فالذين أجازوا التقديم يرون أنّ الجواب هو: أجيئك، وإنك تُكرم. والذين منعوا التقديم يرون أنّ جواب الشرط محذوف، والمقدّم دليل عليه. وردّ ابن الأنباري مذهب الجواز إلى الكوفيين، ومذهب المنع إلى البصريين[50]. وقال المبرد: "فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أنْ يتقدّم الجواب؛ لأنّ "إنْ" لا تعمل في لفظه شيئاً، وإنّما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء[51]. وظاهر مذهب سيبويه الجواز[52].

والذي يبدو أنّ مسألة إضفاء شكل ثابت على الجملة الشرطية بشكل: أداة + فعل الشرط + جواب الشرط، هو الذي جعل المانعين يحرصون على هذا الشكل. والذي يبدو أيضاً جواز تقديم جواب الشرط عليه، فهو صورة من صور جواب الجملة الشرطية قُدّم لزيادة الاهتمام به والتركيز عليه.

إعراب أدوات الشرط :

نصّ النحاة على أنّ إعراب أسماء الشرط كإعراب أسماء الاستفهام[53] فإن كان في الاسم دلالة على الظرفية كان في موضع نصب على الظرف، وذلك نحو (متى) في قولك: متى تقمْ أقمْ، وإذا كان فيه دلالة على المصدر، نحو: أيّ فعل تفعله أفعله فهو مفعول مطلق، وإن لم يكن في الاسم دلالة على الظرفية أو المصدر، وكان فعل الشرط لازماً، نحو: (ما تقم أقمْ) و (من يخرج أخرج معه) فهو مبتدأ، وإنْ كان الفعل متعدياً ولم يأخذ مفعولاً به، وهو مسند إلى ظاهر، نحو (مَنْ يضرب زيد أضربْه) أو إلى متكلم، نحو: (من أضرب تضربه)، أو إلى مخاطب نحو: (من تضرب أضربْه) فهو مفعول به. وإنْ كان الفعل مشغولاً بضميره، نحو: (من يضربه زيد أضربه) فهو في محل نصب على الاشتغال، وإن دخل عليه حرف الجر أو أُضيف، نحو: (بمن تمرّ أمرّ) فهو في محل جرّ.

وقد فصل ابن عصفور والصبّان إعراب أسماء الشرط على النحو الآتي[54]:

- إذا وقع الاسم بعد حرف جر أو مضاف فهو في محل جر.
- إذا وقع على زمان أو مكان فهو في موضع نصب على الظرفية.
- إذا وقع على حدث فهو مفعول مطلق.
- إذا وقع بعده فعل لازم أو ناقص أو مبني للمجهول فهو مبتدأ.
- إذا وقع بعده فعل متعدٍ غير واقع عليه، ولا على ضميره فهو مبتدأ. فإذا كان واقعاً عليه فهو مفعول به، وإذا كان واقعاً على ضميره فهو اشتغال.

وينبغي أن يفرّق في هذه المسألة بين ناحيتين هما: الإعرابية والدلالية، فإذا كانت الجملة تتم من الناحية الإعرابية باسم الشرط وفعل الشرط، فإنّها لا تتم بها من الناحية الدلالية؛ لأنّ جملة فعل الشرط كانت قبل دخول أداة الشرط تامّة، فلمّا دخلت الأداة نقصت وأصبحت لا تتم إلا بجملة الجواب، فأسماء الشرط من الناحية الدلالية مثل الأسماء الموصولة. ولم يذكر سيبويه أنّ أسماء الشرط تامة، وإنّما ذكر أن الفعل بعدها ليس صلة لها،

فإنْ قلت: حيثما تكنْ أكنْ، فإنّ الفعل ليس صلة لِما قبله، كما أنّه ليس صلة لِما قبله إذا قلت: أين تكون ؟[55]

اختلاف النحويين في خبر اسم الشرط إذا وقع مبتدأ :

ذهب النحاة إلى أنّ اسم الشرط إذا وقع مبتدأ فإنّ في خبره أربعة أقوال[56]:

الأول: هو مبتدأ لا خبر له، واحتج من قال بهذا الرأي بأنّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب، والشرط والجزاء تعليق حكم على حكم، فأشبه الأمر والنهي والاستفهام فإنها محكية الخبر في الحقيقة، وليست بأخبار، إذ لا يقابل بالتصديق والتكذيب. وقيل: إنّ ما بعد المبتدأ مغنٍ عن الخبر، كما ذهب إليه ابن الخشّاب في مثل: مَنْ يقمْ أقُمْ معه. ولو قيل: إنّه مبتدأ لا خبر له لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر، بل ما بعده مغن عن خبره، لكان قولاً.

الثاني: الخبر هو فعل الشرط، وحجة من قال بهذا الرأي أنّ اسم الشرط تام، وفعل الشرط فيه ضمير يعود عليه لا محالة، ولا يلزم هذا في جواب الشرط، ومن شأن الخبر إنْ لم يكن هو المبتدأ في المعنى أنْ يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ.

الثالث: الخبر هو جواب الشرط، والحجة في ذلك أنّ الجواب هو محط الفائدة، فكان أدق بالخبرية من الشرط، وبأنّ المتكلم يقصد بذلك الإخبار بأنّه يكرم مَنْ يكرمه.

الرابع: الخبر هو فعل الشرط وجوابه معاً، وحجة أصحاب هذا الرأي، لصيرورتهما بسبب أداة الشرط كالجملة الواحدة.

ولكل فريق من النحويين حججه التي يدحض بها حجج الفريق الآخر، ولا يخفى ما في هذه المسائل من تكلّف في التقدير. ومردّ ذلك كلّه إلى سيطرة العامل على التفكير النحوي.

إعراب الفعل المضارع المعطوف على فعلي الشرط والجواب :

إذا عُطف الفعل المضارع على فعل جملة الشرط المجزوم أو الذي في محل جزم قبل الجواب، بالفاء أو الواو، جاز فيه الجزم والنصب[57]. قال تعالى: **"إنّه من يتق ويصبرْ فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين"**[58]. الأصل الجزم ووجه النصب أنْ يكون على إضمار "أنْ"، كأنه نوى أنْ يكون الأول اسماً، فعُطف المضارع عليه بإضمار "أنْ"؛ لأنه معها اسم.

ولم يجز سيبويه النصب مع "ثمّ"[59]، وأجازه الكوفيون، واستدلوا بقراءة الحسن[60]. **"ومن يخرجْ من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله، ثم يدركَهُ الموت فقد وقع أجره على الله"**[61]. وأجازه بعضهم مع إذا[62].

وإذا عطف الفعل المضارع بـ "ثمّ" على فعل جملة جواب الشرط المجزوم، أو على جملة جواب الشرط نفسها التي في محل جزم، جاز فيه الوجهان:

الأول: الجزم عطفاً على لفظ فعل جملة الجواب وموضعه معاً، أو على موضع جملة الجواب فحسب، نحو: "وإنْ تتولوا يستبدلْ قوماً غيركم ثمّ لا يكونوا أمثالكم"[63].

الثاني: الرفع على الاستئناف، نحو: **"وإنْ يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون"**[64].

وإذا كان العطف بالفاء أو الواو جاز في المعطوف ثلاثة أوجه:

- الجزم على العطف.
- النصب على العطف أيضاً بإضمار (أنْ).
- الرفع على الاستئناف[65].

وعلى هذه الأوجه الثلاثة قُرئ قوله تعالى: **"وإنْ تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء والله على كل شيء قدير"**[66]. وأجود الوجوه الثلاثة عند المبرد: الجزم، يليه الرفع، ثم النصب[67]. والوجه الأخير ضعيف عند سيبويه[68]. وذكر الفراء أنّه آكد ما يكون إذا لم تكن في جواب الجزاء الفاء[69].

اجتماع الشرط والقسم :

إذا اجتمع شرط بغير "لو" و "لولا" مع قسم، فالأصل عند النحويين أن يكون جواب الثاني محذوفاً مستغنى عنه بجواب المتقدّم، نحو قوله تعالى: **"قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله"**[70]. وقد يُجعل الجواب للشرط مع تقدّم القسم نحو قول الأعشى[71]:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركة لا تُلْفِنا من دماءِ القومِ ننتفلُ

وقد ذكرت المسألة عند الاستراباذي مفصّلة من حيث تقدّم القسم في أول الكلام، أو متوسطة أو متأخرة عنه[72].

فقد يكون القسم متقدماً على الجملة الشرطية، فيكون الجواب للقسم. يقول سيبويه في فصل (هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله)، وذلك قولك: والله إنْ أتيتني لا أفعلُ، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين. ألا ترى أنك لو قلت: والله إنْ تأتني آتِك لم يجز. ولو قلت والله من يأتني آته كان محالاً، واليمين لا تكون لغواً كلا والألف؛ لأنّ اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخِر أن يكون على اليمين[73].

فـ (آتك) هي جملة جواب القسم. وقوله (إنْ تأتني) فاصلة بين القسم والمقسم عليه.

وقد يكون القسم متوسطاً في الكلام، وفيه تفصيل:

أ- إذا وقعت جملتا الشرط والقسم في جملة خبراً، وتقدّم القسم على الشرط، فيجوز:

(1) أن يكون الجواب للشرط وجواب القسم محذوف، نحو: أنا والله إنْ تأتني آتك.

(2) أن يكون الجواب للقسم ويحذف جواب الشرط، نحو: أنا والله إنْ آتيتني لآتينّك.

(3) حذف جواب الشرط والقسم، نحو: زيدٌ والله إنْ أكرمته يكرِمُك. ويكون الفعل خبراً عن المبتدأ.

ب- إذا وقعت جملتا الشرط والقسم في جملة خبراً وتقدّم الشرط فيجوز أن يكون:

(1) الجواب للشرط، وللقسم جواب أيضاً، ويكون ذلك إذا جعل القسم وجوابه جواباً للشرط بربطه بالفاء، نحو: أنا إنْ تأتني فوالله لآتينّك.

(2) الجواب للشرط وجواب القسم محذوف، وذلك بجعل الفعل بعده مجزوماً على أنّه جواب الشرط، نحو: أنا إنْ تأتني والله آتِك.

(3) حذف جواب الشرط والقسم، نحو: زيدٌ إن أكرمته والله يكرمُك.

ج- إذا لم تقع جملتا الشرط والقسم في جملة خبرا، وتقدّم الشرط فهنا وجهان:

(1) الجواب للشرط وجواب القسم محذوف، نحو: إنْ تأتني والله آتِك والقسم معترض هنا.

(2) الجواب للشرط وللقسم جواب، نحو: إنْ آتيتني فو الله لآتينّك.

وقد يكون القسم متأخراً في الكلام، أي في نهاية الجملة، نحو: أنا نائم والله، وإنْ آتيتني آتِك والله. وفي هذه الحالة وجب إلغاء القسم.

لا يخفى ما في هذه المسألة – عند النحويين – من بحث عن الشكل، وذلك بسبب احتكاكهم إلى اللفظ في تحديد كون الجواب للشرط أو للقسم، وليس إلى المعنى، كما أنهم لم ينتبهوا إلى الناحية الدلالية كذلك. والأولى أنْ ننظر في هذه المسألة إلى المعنى، بأنْ يكون الجواب للشرط دائماً، تقدّم أو تأخر، وما القسم إلا وسيلة من وسائل تأكيد المعنى. قال سيبويه: "اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك"[74]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا حكمنا من الناحية الدلالية بأنّ الجواب للقسم في مثل: والله إنْ حضر زيد لأكرمنّك، لم يعد هناك ما يعلّق على الشرط، وصار الجواب مطلقاً مؤكداً للقسم.

فالناحيتان المعنوية والدلالية تقودان إلى أنّ الجواب للشرط أيّاً كان نوعه تقدّم أو تأخر.

اقتران جواب الشرط برابط:

يكاد يجمع النحويون على أنّ جواب الشرط يقترن برابط. قال سيبويه: "لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو بالفاء"[75]. ويقول في موضع آخر: "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجل: "**وإنْ تصبهم سيئةٌ بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون**"[76]. فقال: هذا كلام معلّق

الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول، وهذا ها هنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل"[77].

أولاً: الفاء

الوظيفة الرئيسة للفاء هي الوقف، ولكنها تخرج إلى وظائف دلالية مختلفة، فهي فاء الاتباع أو التعقيب، أو السبب؛ لأنها تدل على أنّ الجواب بعدها تابع للشرط، ومسبَّب عنه[78]. وهي عند الأخفش فاء الابتداء؛ لأنها إذا كانت جواب المجازاة كان ما بعدها أبداً مبتدأ[79]. وأمّا معناها عند المرادي فهو الربط "وأمّا الفاء الجوابية فمعناها الربط، وتلازمها السببية"[80].

ويراها النحويون الرابط الوحيد الذي يربط الجواب بالشرط في المواضع التي يجب اقتران جواب الشرط بها. يقول سيبويه: "وسألته – أي الخليل – عن قوله: إنْ تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر؛ من قِبَل أنّ "أنا كريم" يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلّقين بما قبلها"[81].

ويقول السيوطي: "بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطاً، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين أداة الشرط، فاستُعين على إيقاعها جواباً له برابط وهو الفاء أو ما يخلفها"[82].

وفصّل ابن جنّي القضية بقوله: فإنْ قيل: وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط؟ فيجيب بقوله: إنّما دخلت الفاء في جواب الشرط توصيلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أنْ يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إنْ تحسن إليّ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره. وذلك أنّ الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال؛ لأنّه إنّما يُعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحروف أبعد، فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره؛ لأنّ أوله فعل وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفاً يدل على أنّ ما بعده مسبب عمّا قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها"[83].

وللنحويين في اقتران جواب الشرط بالفاء ثلاثة أحكام[84]:

- امتناع اقترانه بها.
- جواز اقترانه بها.
- وجوب اقترانه بها.

ولم يقف الأمر عند هذه القسمة، بل تعداها إلى خلافات كثيرة وكبيرة فيها. حتى إننا نرى أنّ الفاء قد سقطت من مواضع ذهب النحويون إلى أنها واجبة فيه ومن أجل أن تستقيم لهم قواعدهم أخذوا يلوون أعناق النصوص لتنطبق على قواعدهم المعيارية التي فرضوها. وهذا أمر يجعلنا نطمئن إلى أنّ الفاء هي رابط يعمل على تقوية الأداة الرئيسة في عملية الربط بين ركبي الجملة الشرطية.

ثانياً: إذا

في "إذا" خلاف بين النحاة في الربط بها. يرى سيبويه أنّها رابط كما يربط بالفاء[85]. وهناك من يرى بأنّ الفاء تكون مقدرة قبل "إذا"[86].

فـ "إذا" تقوم مقام الفاء في عملية ربط الجواب بالشرط لقرب معنيي المفاجأة والتعقيب، ولا تدخل إلاّ على جملة اسمية، وألا يدخل عليها أداة نفي، نحو: إنْ قام زيدٌ إذا ما عمروٌ قائم. وأن لا تدخل عليها إنّ، نحو: إنْ قام زيدٌ إذا إنّ عمراً قائمٌ[87].

وفي الجمع بين "الفاء" و "إذا" خلاف. فالخليل يرى أنّه لو كان إدخال الفاء على إذا حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها. فصارت إذا ها هنا جواباً كما صارت الفاء جوابا[88].

والذي يبدو لنا أيضاً أنّ "إذا" مقوّية للرابط الرئيس، أو الأساس في الشرط وهو الأداة، مثلها في ذلك مثل الفاء؛ ولكنّ الجواب بها أقل استعمالاً من الجواب بـ "الفاء"، ومن أجل هذا أهمل كثير من النحويين ذكرها في أجوبة الشرط.

الشرط بالمعنى:

ويُقصد به تلك التراكيب التي تدل على الشرط من غير أن تتوفر لها أركانه التي نصّ عليها النحويون، والمتمثلة في الأداة، وفعل الشرط، وجوابه.

ومن الشرط بالمعنى الشرط بالاسم الموصول إذا كانت صلته سبباً وعلّة لما بعدها، نحو قوله تعالى: "**الذين يُنفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**"[89]. وقوله تعالى: "**والذين كفروا فتعساً لهم وأضلّ أعمالهم**"[90]. وقوله تعالى: "**الذين كفروا وصدّوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم**"[91].

قال سيبويه: "وسألته – أي الخليل – عن قوله: الذي يأتني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ والذي يأتيني بمنزلة "عبد الله". وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان. فقال: إنّما يحسن في "الذي"؛ لأنّه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا كما دخلت في الجزاء إذ قال: إنْ يأتني فله درهمان"[92].

ومن الشرط بالمعنى الشرط بالاسم المحلى بالألف واللام، إذا كان ما فيه من معنى سبباً وعلّة لما بعده؛ لأنه يشبه في هذه الحالة الاسم الموصول وصلته إذا كان سبباً وعلّة لما بعدهما. وجعل الفراء[93] من هذا قوله تعالى: "**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**"[94]. وقوله تعالى: "**الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة**"[95].

ومن الشرط بالمعنى أيضاً الأمر بالفعل، وعطف أمر على أمر آخر باللام، إذا كان الأمر سبباً وعلّة للأمر الثاني، نحو قوله تعالى: "**وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم**"[96]. قال مكي: "لفظه لفظ الأمر ومعناه الشرط والجزاء"[97].

فالتراكيب المتقدمة تحمل دلالات شرطية عند كلٍّ من سيبويه، والفراء، والمبرد، والزجاج، وغيرهم[98].

وذهب الفارسي وابن جني إلى أنّ الأمر سادّ مسدّ الشرط[99]. وذهب آخرون منهم ابن السراج والزمخشري إلى أنّ الفعل المضارع المجزوم بعد الأمر جواب لشرط مقدر[100].

الحذف في الجملة الشرطية :

انطلقنا من قاعدة عامّة تقول: "إنّ الحذف خلاف الأصل"[101]. وقاعدة ثانية تقول: "إذا دار الأمر بين تقدير الشيء في مكانه الأصليّ، وفي غير مكانه، فالقياس هو الأول، لئلا يخالَف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه"[102]. وأكثر ما يكون ذلك في الأفعال المفسَّرة، نحو قوله تعالى: "**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك**"[103]؛ والتقدير وإن استجارك أحدٌ، حيث قُدّر الفعل المفسّر سابقاً على الفاعل (أحد)؛ لأنّ الأصل أنْ يتقدّم الفعل على الفاعل، ودلّ على ذلك أنّ أدوات الشرط مما يختص بالأفعال كما ذُكر.

ومع هذا فإنّ الجملة الشرطية تتعرض للحذف في بعض أجزائها. وقد اهتم النحاة بهذه القضية كثيراً؛ لأنّ الحذف باب واسع يمتد عبر كثير من أبواب النحو. وقد ذكر ابن هشام ثلاثة وأربعين نوعاً من الحذف وقع في اللسان العربي، واستشهد على كثير منها بأمثلة قرآنية[104]. فهو أساس من أُسس التفكير النحوي عند النحويين[105].

أولاً: حذف الأداة

المشهور أنها لا تحذف، وقد أجاز بعضهم حذفها. قال السيوطي[106]: "لا يجوز حذف أداة الشرط، ولو كانت "إنْ" في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، وجوّز بعضهم حذف "إنْ" فيرتفع الفعل وتدخل الفاء إشعاراً بذلك، ومنه قوله تعالى: "**تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله**"[107].

ثانياً: حذف فعل الشرط

يعدّ فعل الشرط محذوفاً في بعض أنماط الجملة الشرطية، وذلك حينما يأتي الفاعل بعد الأداة، وقد سبقت الإشارة إلى إعرابه. وهذه الظاهرة خاصة بـ "إنْ". يقول مكيّ: "ولا يجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة إلا مع "إنْ" وحدها؛ وذلك لقوتها، وأنها أصل حروف الشرط"[108].

ويرى الكوفيون أنْ لا حذف هنا، لأنهم يجعلون فعل الشرط ما بعد الاسم الذي يلي الأداة، فالاسم إنّما هو فاعل قدّم على فعل[109].

ومن الحذف أيضاً حذف الفعل مع "إنْ"، نحو: "النّاس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير، وإنْ شرّاً فشر" والتقدير: إنْ كان عملهم شراً فجزاؤهم شر"[110].

وذكر أيضاً حذف جملة الشرط، نحو قول الأحوص:

فطلقها فلستَ لها بكفءٍ وإلاّ يعلُ مَفْرِقك الحسامُ

أراد: وإنْ لا تُطلّقها يَعْلُ[111].

وورد حذف جملتي الشرط والجواب. واستشهد ابن هشام على ذلك بقول الشاعر:

قالتْ بناتُ العَمّ: يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعْدِما؟ قالتْ: وإنْ

أي: وإنْ كان كذلك صيتُه[112].

فالقاعدة العامة التي انطلقنا منها "إنّ الحذف خلاف الأصل". ومع هذا فقد ورد عن العرب تراكيب في الجملة الشرطية ورد الحذف فيها، لكنّ قواعد النحويين المعيارية هي التي وجّهت الدلالة والمعنى، مما أدّى إلى خلاف طويل بين النحويين في هذا التوجيه للمحافظة على الصورة النمطية التي وصفوها وهي: أداة + الشرط + الجواب. وما ذكره الكوفيون من أنّ الاسم فاعل للفعل الذي جاء بعده فيه ملمح وصفي دقيق ذو قيمة، والتحليل اللغوي الذي سيأتي يعزّز ذلك.

هذا ما جاء به النحويون في جملة الشرط، ويلاحظ في هذه المسائل الآراء الكثيرة والخلاف الأكثر الذي يظهر مدى ارتباط التفكير النحوي عند النحاة بالقواعد التي

رسموها. ويتضح هذا من خلافهم في إنّ "إنْ" تختص بالأفعال، فإذا جاء بعد اسم عادوا إلى القواعد، وأَوّلوا ما جاء مخالفاً لقواعدهم، وهذا التأويل يفسد المعنى ويغير ما فيه من دلالة ووضوح، فلا حاجة بنا إلى التأويل؛ لأنّ السامع يفهم المراد من كلام المتكلم دون هذا التأويل.

ويلاحظ كذلك مدى تعلقهم بنظرية العامل التي جنت على النحو العربي بشكل عام، وعلى الجملة الشرطية، موضوع البحث، بشكل خاص، وخرجت به عن دلالته ومعناه، فذهبوا إلى أنّ أداة الشرط عاملة في الفعلين أو الجملتين، فالأولى مجزومة على أنّها فعل الشرط، والثانية مجزومة على أنّها جواب الشرط، والتزموا بهذه القاعدة مع الفعل، وذلك نحو قولك: (إنْ ذهبت فأنا ضاربك) فالفعل في محل جزم فعل الشرط، والجزاء في محل جزم جواب الشرط.

ولسنا نرمي إلى اجتثاث نظرية العامل من أصولها، فهي في الأساس ليست بذات خطر على المنهج العلمي، ولكنّها بشكلها التي انتهت إليه في النحو العربي وجمدت عليه جعلت النحويين يتوخون ضروباً من التعسف في فهم اللغة ونصوصها، حتى لقد دفعهم حرصهم على اطراد قواعدهم إلى ليّ أعناق النصوص لموافقتها دون معاودة النظر في القواعد نفسها، غافلين عن أنّ اللغة تنطوي على حيوية تستعصي على صرامة القوانين[113].

وفي ضوء المنهج الذي ارتضيناه – منهج التوليدية التحويلية المعدّل – نرى أنّ الجملة الشرطية غير مركبة، وهي جملة تحويلية اسمية أو فعلية، والجملة النواة فيها هو القسم الذي يسميه النحاة جواب الشرط.

فإذا قلت: إنْ تخرج أخرج، فالجملة الأصل هي: أخرج = فعل + فاعل محذوف. وهي جملة فعلية توليدية تفيد الإخبار.

ولمّا أراد المتكلم أن يشترط لخروجه خروج السامع جاء بما يعبّر عن مراده فتحولت الجملة إلى جملة تحويلية تحمل معنى الشرط، ويكون ترابط الكلمات فيها كالآتي:

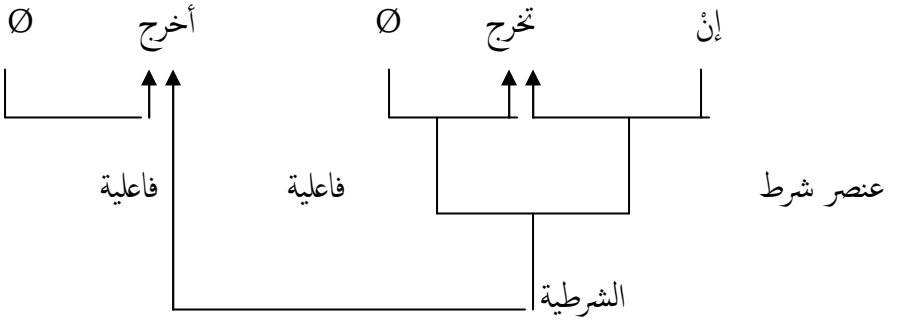

فمكونات الجملة التحويلية هي:

إنْ : عنصر تحويل يفيد الشرط

تخرجْ : فعل مضارع أخذ السكون اقتضاء لـ (إن)، والفاعل محذوف

أخرجْ : فعل مضارع أخذ السكون اقتضاء لـ (إن)، والفاعل محذوف

وإذا قلت: (إنْ خرجتَ خرجتُ) فالجملة النواة هي (خرجتُ)، وتماثل في تحليلها الجملة السابقة إلا أنّ (إنْ) في هذه الجملة لا تقتضي حركة، فالفعل الماضي لا تظهر عليه حركة الجزم، والمعنى لا يحتاج إليها، ولذلك لا حاجة إلى القول بأنّه مجزوم محلا.

وإذا قلت: (إنْ تخرجْ فأنا خارجٌ) الجملة الأصل هي جملة اسمية، وهي:

أنا خارج

= مبتدأ + خبر

= جملة اسمية توليدية تحمل معنى الإخبار

ولمّا أراد المتكلم اشتراط خروجه بخروج السامع أضاف عناصر التحويل التي تؤدي معنى الشرط، وهي عنصر الشرط والفعل وفاعله، ولما كانت الجملة التوليدية اسمية فقد احتاجت إلى رابط يربطها بالشرط وهو الفاء فأصبحت:

إنْ تخرجْ فأنا خارجٌ

= عنصر شرط + ف + Ø + رابط + م + خ

= جملة اسمية تحويلية للدلالة على معنى الشرط
ويكون ترابط الكلمات فيها كالآتي:

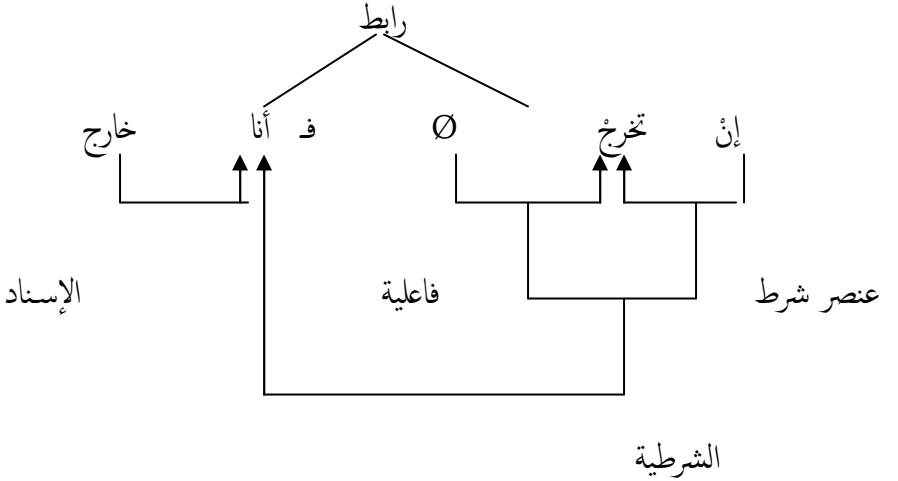

ويجوز لك أن تقول: (أنا خارجٌ إنْ خرجت) و (أنا إنْ خرجت خارج)، فيكون ترابط الكلمات في الجملة الأولى كالآتي:

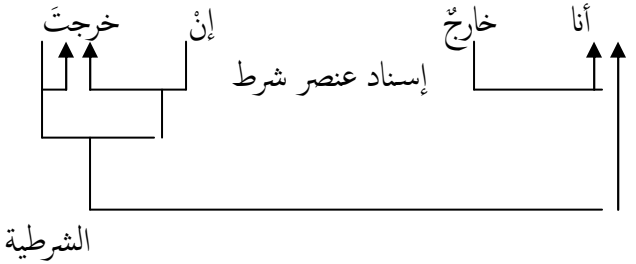

أما الجملة الثانية فتكون كالآتي:

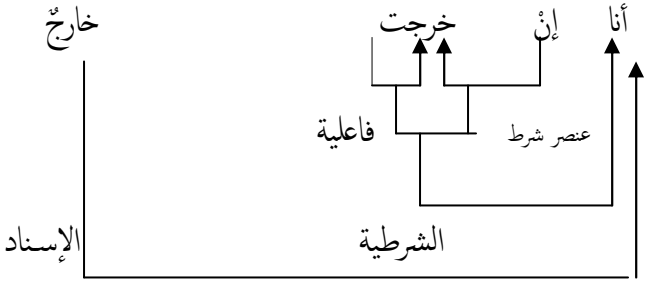

وبناء على ذلك يكون تحليل قوله تعالى: **"وإن أحد من المشركين استجارك فأجره"** كما يلي:

الأصل التوليدي هو:

أجره

= ف + Ø + مف

= جملة فعلية توليدية تحمل معنى الأمر وفاعلها محذوف وجوبا

ولمّا أراد اشتراط إجارته باستجارة أحدهم جاء بعناصر التحويل التي تفيد الشرط، ولما كانت بؤرة الجملة التوليدية فعل أمر فقد اقتضت رابطا يربط الجملة بالشرط وهو الفاء، فأصبحت:

⟸ إنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره

= عنصر شرط + فا + قيد مخصص + ف + مف + رابط + ف + Ø + مف

= جملة فعلية تحويلية للدلالة على معنى الشرط.

ويكون ترابط الكلمات فيها كالآتي:

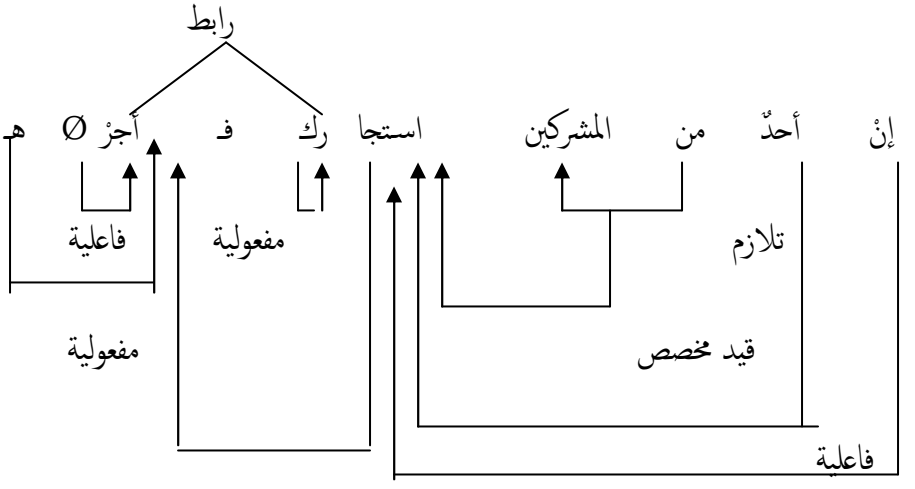

وإذا قلت في (إذا): (إذا الشمس غابت طلعت النجوم) فقد جاءت (إذا) عنصر تحويل يفيد الشرط، ولا تقتضي حركة معينة في الفعل، وقد جرى في هذه الجملة تحويل آخر غير الشرط، وهو تقديم فاعل الفعل (غابت)، والأصل فيها: (إذا غابت الشمس)، فتقدم الفاعل للعناية والاهتمام، أما الجملة التوليدية فهي:

طلعت النجوم

= ف + فا

= جملة توليدية فعلية تحمل معنى الإخبار

ويكون تحليل قولك: (إذا الشمس غابت طلعت النجوم) كالآتي:

إذا : عنصر تحويل يفيد الشرط

الشمس : فاعل مقدم للعناية أخذ حركة الضم اقتضاء للمبنى

غابت : فعل ماض

طلعت : فعل ماض

النجوم : فاعل أخذ حركة الضم اقتضاء للمبنى

ويكون ترابط الكلمات في الجملة كالتالي:

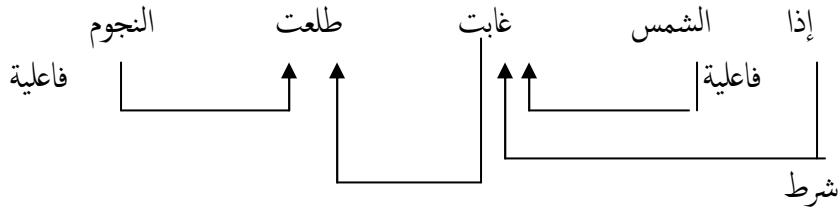

الشرطية

وأما جملة:

أينما الريحُ تميلها تملْ

فالأصل التوليدي:

تميل Ø

= ف + فا

= جملة فعلية توليدية تحمل معنى الإخبار

ولما أراد المتكلم اشتراط الميل بتمييل الريح لها جاء بعنصر التحويل الذي يتضمن:

أينما : عنصر تحويل يفيد الشرط

الريح : فاعل مقدم للعناية وأخذ الضم اقتضاء للمبنى

تميل : فعل مضارع أخذ حركته السكون اقتضاء لعنصر الشرط

الهاء : مفعول به

ويكون ترابط الكلمات في الجملة مع البؤرة كالآتي:

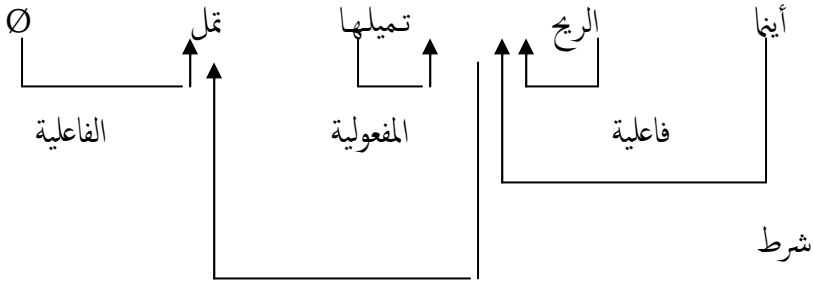

وأما قول زهير[114]:

ومنْ يغتربْ يحسب عدواً صديقَه ومن لا يكرّم نفسَه لا يكرّم

فالبيت فيه جملتان شرطيتان، أما الجملة الأولى فأصلها التوليدي هو:

يحسب هو عدوا صديقه

= ف + فا + مف^1 + مف^2

= جملة فعلية توليدية تحمل معنى الإخبار

يحسب عدوا صديقه

= ف + Ø + مف^1 + مف^2

= جملة فعلية تحويلية بحذف الفاعل

ولما أراد الشاعر الشرط جاء بعنصر الشرط، والذي يتضمن:

من : عنصر تحويل يفيد الشرط

يغترب : فعل مضارع أخذ حركة السكون اقتضاء لعنصر الشرط

Ø : الفاعل

ويكون ترابط الكلمات فيما بينها مع البؤرة كالآتي:

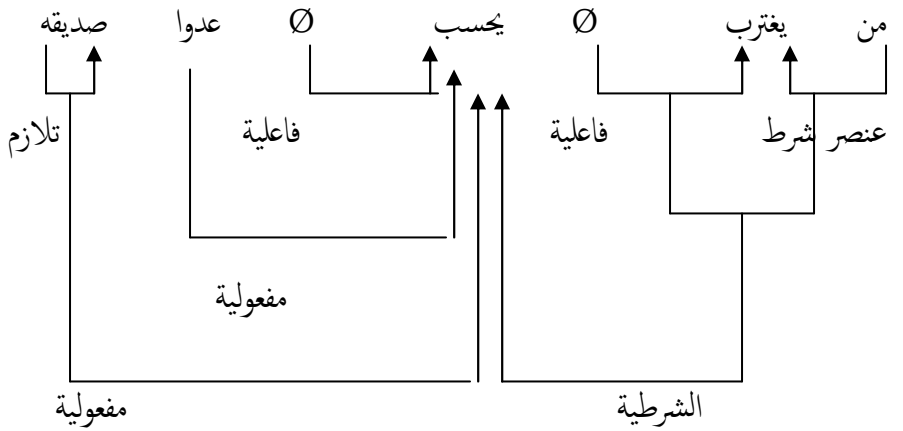

أما الجملة الثانية فالأصل التحويلي فيها هو:

يكرم Ø Ø

= ف + فا + مف

= جملة فعلية تحويلية بالحذف

ثم جرى على الجملة تحويل ببناء الفعل للمجهول وحذف الفاعل ثم حذف المفعول فأصبحت:

يكرم

= ف + Ø

ثم دخل تحويل آخر، وهو عنصر النفي فحول الجملة من مثبتة إلى منفية فأصبحت:

لا يكرم

= ~ (ف + Ø)

= جملة فعلية تحويلية منفية

ثم لما أراد الشاعر معنى الشرط أدخل عنصر التحويل الذي يفيد الشرط والمتضمن:

من : عنصر تحويل يفيد الشرط

لا : عنصر نفي

يكرم : فعل مضارع أخذ حركة السكون اقتضاء لعنصر الشرط (من) والفاعل محذوف

نفسه : مفعول به

ويكون ارتباط الكلمات بالبؤرة كالآتي:

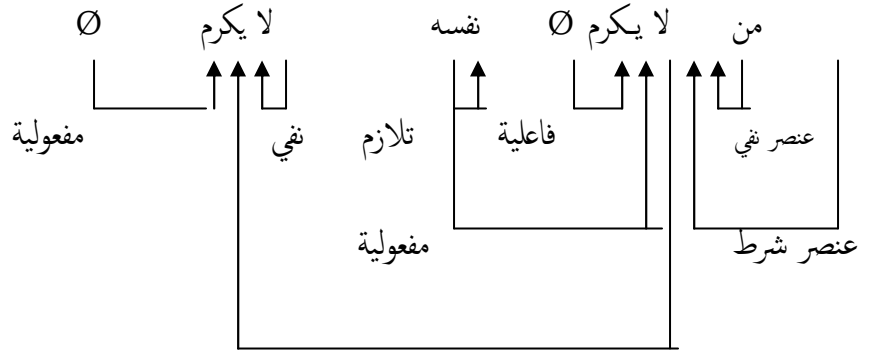

الشرطية

وبعد ، ، ،

فيمكن القول بأنّ البحث قد استطاع أنْ يضع التركيب الشرطي، أو الجملة الشرطية موضعها الصحيح في إطار النظام النحوي والدلالي. كما يمكن أنْ يعدّ البحث تعميقاً لمنهج التوليدية التحويلية المعدّل في جانب من جوانب الجملة، فهو حديث عن منهج وتطبيق عليه من خلال الجملة الشرطية.

وقد امتاز البحث بالوصف الموضوعي لأجزاء التركيب الشرطي عبر منهج لغوي وصفي شامل، وهو بذلك يخالف ما تمسك به النحاة من منهج شكلي في النظر إلى التركيب منطلقين من ظاهرة الإعراب والتقدير والتأويل، والأولى أنْ يكون منهجاً مبنياً على المعنى لا على الشكل الإعرابي المرتبط بنظرية العمل والعامل، هذه النظرية التي أثّرت تأثيراً كبيراً في خروج التركيب الشرطي عن مساره ومعناه الدلالي الذي نطقت العرب به لأجله.

الهوامـــــش

1- حجازي، محمود فهمي، *مدخل إلى علم اللغة المعاصر*، دار الثقافة، القاهرة، 1978، ص 27 .

2- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، 1982، ص 73 و ما بعدها .

3- الآية 183 من سورة البقرة .

4- الآية 1 من سورة الانشقاق .

5- الآية 5 من سورة التوبة .

6- إبن هشام، أبو محمد عبد الله، مغني اللبيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ج2، ص 362 .

7- ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح مفصل، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 88.

8- المصدر السابق.

9- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، و عبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975، ج1، ص 37 .

10- انظر تفصيل ذلك في كتابنا : فضل، عاطف، تركيب الجملة الإنشائية – دراسة وصفية تحليلية- عالم الكتب، إربد ، 2004 .

11- للوقوف على آراء تشومسكي انظر :

الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، السعودية، ط 1، 1981.

زكريا ميشال، الألسنية علم اللغة الحديث، بيروت، 1980.

طحان، ريمون، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981 .

ليونز، جونز، تشومسكي، ترجمة محمد زياد الكسبة، النادي الأدبي، الرياض، ط1، 1981.

خليل،حلمي، العربية و علم اللغة بنيوي، دار المعرفة ، الإسكندرية، 1988.

عمايرة، خليل، في نحو اللغة و تراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984.

غازي، يوسف، مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي، دمشق، ط1، 1985 .
12- الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي، المؤسسة العربية للنشر، ط1، 1980 .
13- الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، مصدر سابق .
14- الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، 1987 .
15- لمزيد من التفاصيل، انظر: عمايرة، خليل، في النحو اللغة و تراكيبها، مصدر سابق.
16- أنظر: سيبويه، أبا بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط1983،3،ج3، ص94 .
- المبرد، أبا العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج 2، ص 46
- ابن السراج، أبا بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1985، ج2، ص 187 .
- ابن يعيش، شرح المفصل ، ج1، ص 95.
17- الصنعاني، ابن يعيش،التهذيب في النحو، تحقيق فخر الدين قدارة، دار الجيل،ط1984،1 ، ص 292 .
18- المصدر السابق.
19- الآية 4 من سورة النساء .
20- الآية 230 من سورة البقرة .
21- الآية 9 من سورة الأعلى .
22- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص438.
23- البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا 417/1، رقم الحديث 180، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، 1987 .

24- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمان عبد الله، أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا،ط1، 1997، ص 97 .

25- ابن هشام، مغني البيب، ج2، ص257-258 .

26- الآية 100 من سورة الإسراء.

27- الآيتان 28،27 من سورة الأنعام .

28- الشمسان، أبو أوس إبراهيم ، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطبعة الرجوي عابدين، ط1، 1981 ، ص 49 و ما بعدها .

29- للوقوف على تلك المسائل و القضايا بتفاصيلها عند النحويين أنظر:

- الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب .

30- أنظر : ابن السراج، الأصول ، ج2، ص61.

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1 ، ص89، ص35.

- السيوطي، همع الهوامع، ج7 ، ص32.

31- ابن السراج، الأصول، ج 2، ص188 .

32- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص60.

- المبرد، **المقتضب**، ج2، ص55-56.

- ابن السراج، **الأصول**، ج2، ص166.

33- سيبويه، الكتاب، ج4، ص235، ج3، ص139. وانظر: المبرد، **المقتضب**، ج3، ص76.

34- ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص257.

35- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين، **تسهيل الفوائد**، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967، ص93.

36- ابن أبي سلمى، زهير، **الديوان**، دار الكتاب العربي، ط1، ص153.

37- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص66.

38- المبرد، **المقتضب**، ج2، ص70. وانظر: الفراء، محمد بن زكريا، **معاني القرآن**،

تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.

39- الآية 6 من سورة التوبة.

40- سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص132. وانظر:

- المبرد، **المقتضب**، ج2، ص74.

- ابن الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1961، مسألة 85، ج2، ص615.

- السيوطي، **الهمع**، ج7، ص332.

41- ابن الأنباري، **الإنصاف**، مسألة 85، ج2، ص615.

42- الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985، ج2، ص550.

43- الآية 1 من سورة الانشقاق.

44- انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف**، مسألة 85، ج2، ص620.

45- ابن ثابت، حسان، **الديوان**، تصحيح عبد الرحمن البرقوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، ص56.

46- منسوب في الخصائص إلى ضيغم الأسدي، ج1، ص104.

47- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2، ج1، ص104-105.

48- ابن زيد، عدي، **الديوان**، تحقيق محمد جبار، دار الجمهورية للنشر، بغداد، 1963، ص93.

49- الأشموني، **شرح الأشموني**، ج4، ص40.

50- ابن الأنباري، **الإنصاف**، مسألة 87، ج2، ص623. وانظر:

- الاستراباذي، رضي الدين، **شرح الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2،

1979، ج2، ص257.

- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، **شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب، القاهرة، وعيسى البابي الحلبي، ج4، ص15.

51- المبرد، **المقتضب**، ج2، ص62. وانظر:

- ابن السراج، **الأصول**، 2/ 277.

- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج9، ص7.

52- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص66.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن، **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1973، ج2، 277.

53- السيوطي، **الهمع**، ج4، ص341.

54- ابن عصفور، **المقرب**، ج2، ص277. وانظر:

- الأشموني، **شرح الأشموني**، 4/ 11 وما بعدها.

- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، **المرتجل**، تحقيق علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة، دمشق، 1972، ص 269 وما بعدها.

55- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص59.

56- الاستراباذي، **شرح الكافية**، ج1، ص90.

- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص30، ص38.

- السيوطي، **الهمع**، ج4، ص341.

57- انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص87، ص93.

- المبرد، **المقتضب**، ج2، ص66-67.

- الأشموني، **شرح الأشموني**، ج4، ص24-25.

- الاستراباذي، **شرح الكافية**، ج2، ص261.

- ابن عصفور، **المقرب**، ج1، ص267.

58- الآية 90 من سورة يوسف.

59- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص90.
60- الآية 100 من سورة النساء.
61- العكبري، عبد الله بن الحسين، **إملاء ما من به الرحمن**، تصحيح إبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1969، ج1، ص192.
62- الأشموني، **شرح الأشموني**، ج4، ص25.
63- الآية 38 من سورة محمد.
64- الآية 111 من سورة آل عمران.
65- انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص90.
- المبرد، **المقتضب**، ج2، ص 66-67.
- الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص86-87.
- الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص46.
66- الآية 284 من سورة البقرة.
67- المبرد، **المقتضب**، ج2، ص22، ص66.
68- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص90.
69- الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص87.
70- الآية 88 من سورة الإسراء.
71- الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1983، ص113.
72- الاستراباذي، **شرح الكافية**، 2/ 393.
73- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص84. وانظر: **معاني القرآن**، الفراء، 1/ 66.
74- انظر تفصيل ذلك في: الشمسان، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ص441 وما بعدها.
75- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص104.
76- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص63.

77- الآية 36 من سورة الروم.

78- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص64.

79- انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص196.
- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج9، ص2.
- الأشموني، **شرح الأشموني**، ج4، ص23.
- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج2، ص195.

80- المرادي، الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الآفاق، بيروت، ط2، 1983، ص66.

81- سيبويه، الكتاب، ج3، ص64.

82- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، نشره طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، 1975، ج2، ص110.

83- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985، ج1، ص253.

84- انظر: الاستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص263.
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص97.
- السيوطي، الهمع، ج4، ص358.

85- سيبويه، الكتاب، ج3، ص64. وانظر:
- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص459.
- المبرد، المقتضب، ج3، ص178.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص256.
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص3.
- السيوطي، الهمع، ج2، ص60.

86- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الإعلام والثقافة، العراق، دار الرشيد، بغداد، 1982، ص1095.

87- انظر: المرادي، الجنى الداني، ص375.
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص99.
- ابن الخشاب، المرتجل، ص270.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة، دمشق، 1975، ص62.

88- سيبويه، الكتاب، ج3، ص64.

89- الآية 274 من سورة البقرة.

90- الآية 8 من سورة المسد.

91- الآية 34 من سورة محمد.

92- سيبويه، الكتاب، ج3، ص102.

93- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص306.

94- الآية 38 من سورة المائدة.

95- الآية 2 من سورة النور.

96- الآية 12 من سورة العنكبوت.

97- القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق، 1974، ج2، ص167.

98- انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص92-93.
- الفراء، معاني القرآن، 1/ 457.
- المبرد، المقتضب، 2/ 80.
- الزجاج، إعراب القرآن، 1/ 110.

99- انظر: ابن هشام، مغني اللبيب،
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، ط2، 1985، ص135.

100- انظر: ابن السراج، الأصول، ج2، ص168.

- الزمخشري، المفصل، 252.

101- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار التراث، 1972، القاهرة، ط3، ج3، ص104.

102- ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص678.

103- الآية 6 من سورة التوبة.

104- ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص603، ص649.

105- انظر تفصيل الحذف، فضل، عاطف، في بحثنا الموسوم بظاهرة حذف المفعول به دراسة وصفية إحصائية تحليلية، نماذج من القرآن الكريم.

106- السيوطي، الهمع، ج4، ص335.

107- الآية 106 من سورة المائدة.

108- القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص316.

109- المصدر السابق، ج2، ص323.

110- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله ابن علي، الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص341.

111- المصدر السابق.

112- ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص724. وانظر: السيوطي، الهمع، ج4، ص337.

113- انظر تفصيل ذلك: الخلاف الطويل وتشعبه في كتاب الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، فقد تتبع هذه المسائل عند جل النحاة راصدا آراءهم في كل جزئية فيها، فهو بحث تأصيلي على درجة عالية من الدقة لمن أراد أن يتوسع في هذا الموضوع.

114- ابن أبي سلمى، زهير، الديوان، ص18.

مراجع البحث ومصادره

* القرآن الكريم.

1- ابن أبي سلمى، زهير، **الديوان**، دار الكتاب العربي، ط1.

2- الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985.

3- الاستراباذي، رضي الدين، **شرح الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1979.

4- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، **شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب، القاهرة، وعيسى البابي الحلبي.

5- الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1983.

6- ابن الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1961.

7- البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، 1987.

8- ابن ثابت، حسان، **الديوان**، تصحيح عبد الرحمن البرقوني، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.

9- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، دار المعرفة، بيروت، 1982.

10- الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم مرجان، وزارة الثقافة، العراق، دار الرشيد، بغداد، 1982.

11- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2.

12- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، دار

القلم، دمشق، ط1، 1985.
13- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **اللمع**، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، ط2، 1985.
14- حجازي، محمود فهمي، **مدخل إلى علم اللغة المعاصر**، دار الثقافة، القاهرة، 1978.
15- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، **المرتجل**، تحقيق علي حيدر، مجمع اللغة، دمشق، 1972.
16- خليل، حلمي، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1988.
17- الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، السعودية، ط1، 1981.
18- الزجاج، أبو اسحق إبراهيم، إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط3، 1986.
19- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، 1972.
20- زكريا، ميشال، الألسنية علم اللغة الحديث، بيروت، 1980.
21- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل، دار الجيل، بيروت.
22- ابن زيد، عدي، الديوان، تحقيق محمد جبار، دار الجمهورية للنشر، بغداد، 1963.
23- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985.
24- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط1، 1997.
25- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3، 1983.
26- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، نشره طه عبد الرزاق سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، 1975.
27- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام

هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975.
28- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت.
29- الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الجملة الشرطية عند نحاة العرب، مطبعة الرجوي عابدين، ط1، 1981.
30- الصنعاني، ابن يعيش، التهذيب في النحو، تحقيق فخر الدين قدارة، دار الجيل، ط1، 1984.
31- طحان، ريمون، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981.
32- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1973.
33- العكبري، عبد الله بن الحسين، إملاء ما من به الرحمن، تصحيح إبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1969.
34- عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط3، 1984.
35- غازي، يوسف، مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي، دمشق، ط1، 1985.
36- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
37- الفراء، محمد بن زكريا، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
38- فضل، عاطف، تركيب الجملة الإنشائية – دراسة وصفية تحليلية، عالم الكتب، إربد، ط1، 2004.
39- فضل، عاطف، مقدمة في اللسانيات، دار الرازي، عمان، ط1، 2005.
40- القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق، 1974.

41- ليونز، جونز، تشومسكي، ترجمة محمد زياد الكبة، النادي الأدبي، الرياض، ط1، 1987.
42- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني، تحقيق أحمد الخراط، منشورات مجمع اللغة، دمشق، 1975.
43- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين، تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967.
44- المبرد، أبو العباس محمد بن اليزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
45- المرادي، الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الآفاق، بيروت، ط2، 1983.
46- الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي، المؤسسة العربية للنشر، ط1، 1980.
47- ابن هشام، أبو محمد عبد الله، مغني اللبيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
48- الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، 1987.
49- ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.